

Distr.: General
19 February 2004
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي (عمان)

المحتويات

- البند ١١٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)
- البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)
- (أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)
- (ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)
- (ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)
- (د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)
- (هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)
(A/C.3/56/L.36، L.37 و L.38)

مشروع القرار A/C.3/56/L.36: العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان

٦ - السيدة مارتنس (السويد): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه الأصليين وباسم أيرلندا وإيطاليا وكوستاريكا، فقالت إن النص يعكس التقدم الذي أحرز على مدى السنتين الماضيتين في مجال تنفيذ العهدين الأساسيين الخاصين بحقوق الإنسان وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صدقت عليه حتى الآن ١٤٤ دولة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدقت عليه ١٤٨ دولة. ووجهت الاهتمام إلى الفقرتين الرابعة والسادسة من ديباجة مشروع القرار وإلى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ١٢ و ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ من منطوقه. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٧، ذكرت أن القرار الذي اتخذته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مسجل بالوثيقة A/C.3/56/L.35 وأن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تحدّد هذه السنة طلبها عقد اجتماعات إضافية. وأوضحت أن مقدمي مشروع القرار يأملون في أن يتم اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

٧ - الرئيس: أعلن أن إكوادور وأوكرانيا وقبرص وكرواتيا ولكسمبرغ واليونان ترغب هي أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/56/L.37: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

٨ - السيدة مونروي (المكسيك): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه الأصليين وبوركيينا فاسو، فقالت إن

البند ١١٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/C.3/56/L.31)

مشروع القرار A/C.3/56/L.31: استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير

١ - السيدة دي أرماس غارسيا (كوبا): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه الأصليين وباسم السلفادور وسوازيلند ونيكاراغوا.

٢ - وقالت إن أنشطة المرتزقة ليست بأي حال أمرا تجاوزه الزمن وإنما هي أنشطة تتزايد وتتخذ أشكالا جديدة وخطيرة. وأوضحت أن هذه الأشكال تهدد المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق جميع الشعوب في تقرير المصير واحترام مساواة الدول في السيادة وهما المبدآن اللذان أسس عليهما القانون الدولي.

٣ - وتابعت قائلة إن أنشطة المرتزقة تصحبها في كثير من الأحيان أعمال إرهابية، وأكدت على أهمية مشروع القرار في سياق الهجمات التي تعرض إليها الشعب الأمريكي في الآونة الأخيرة.

٤ - وأعربت عن ترحيبها بما جدّ مؤخرا من بدء نفاذ الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

٥ - واسترسلت قائلة إن ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير تكنسي أهمية بالغة. وأضافت أن مقدمي مشروع القرار يأملون في أن يعتمد المشروع بتأييد أكبر عدد ممكن من الوفود.

بالصكوك المذكورة. وأعرب عن الأمل في أن يساند أعضاء اللجنة هذه المبادرة.

١١ - الرئيس: أعلن أن إندونيسيا وكرواتيا وكمبوديا ترغب هي أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/56/168 و 190 و 204 و 207 و Add.1 و 209 و 212 و 230 و 253 و 254 و Add.1 و 255 و 256 و 258 و 263 و 271 و 292 و Add.1 و 310 و 334 و 341 و 344 و 608)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/56/210 و 217 و 220 و 278 و 281 و 312 و 327 و 336 و 337 و 340 و 409 و Add.1 و 440 و 460 و 479 و 505 و A/C.3/56/4 و 7)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع) (A/56/36 و Add.1 و 524)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/56/36 و Add.1)

١٢ - السيد لي هواي ترونغ (فيت نام): قال إنه يتفق مع الرأي العام الذي مفاده أن القرن العشرين اتسم بإحراز أوجه تقدم ملحوظة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنهما، وأنه لا بد من السعي إلى توطيد الاستحقاقات إذا ما أردنا لأوجه التقدم هذه أن تستمر، وأنه تتعين مواجهة المشاكل التي ما زالت تحتاج إلى حل أو التي هي بصدد الظهور مواجهة حاسمة.

١٣ - وأضاف أنه يجب القضاء على الفقر حتى يتحرر الجميع من الفاقة مثلما أوضح الأمين العام في تقريره. بمناسبة

النص يحدد ما جاء بالقرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتي اتخذت بتوافق الآراء. ووجهت الاهتمام إلى الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من مشروع القرار وأعربت عن أملها في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء. كما وجهت الاهتمام إلى تغيير أدخل على صيغة الفقرة ٣ من نص القرار باللغة الإسبانية.

٩ - الرئيس: أعلن أن إثيوبيا وتركيا ترغبان أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/56/L.38: التوزيع الجغرافي العادل لعضوية الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان

١٠ - السيد فيرر (كوبا): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، فقال إن الهدف من وراء هذا المشروع هو تعزيز أداء الهيئات المنشأة بمعاهدات. وشدد على أهمية التصديق العالمي على صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ورحب بالتقدم الملحوظ باتجاه تحقيق ذلك الهدف. وأعرب عن الأسف لأن تكوين الهيئات المنشأة بمعاهدات واتفاقيات لا يعكس مبدأ عالمية التصديق. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذت قرارات توصي بالتوزيع الجغرافي العادل لعضوية الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، فإن تنفيذ ذلك المبدأ قد واجه عددا من الصعوبات في السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، لم ينتخب أي مرشح من المجموعة الأفريقية في انتخابات عضوية لجنة القضاء على التمييز العنصري. وفي هذا السياق، شجع الدول الأطراف في صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن تبحث هذه المسألة خلال مداولاتها وأن تضع نظما للحصص الجغرافية تتسم بقدر أكبر من المرونة لانتخاب أعضاء الهيئات المنشأة

وكالات الدولة، وتحسين أداء الهيئات القضائية، وتدريب موظفين عموميين يتسمون بالنزاهة والكفاءة. وفي عام ١٩٩٩، أصدرت الحكومة مرسوما يدعو السكان إلى المشاركة في عمليات هامة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة العامة وإلى رصد تنفيذ تلك القرارات. وأفاد بأن مهمة الحكومة تيسرت لأن معدل النمو الاقتصادي السنوي قد هبأ، من خلال الحد من الفقر وتحسين غالبية المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى، وضعا يفضي إلى تحسين تنفيذ الحقوق الأساسية.

١٥ - وفيما يتعلق باحترام قانون حقوق الإنسان الدولي، أوضح أن فييت نام انضمت إلى الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان وقامت مؤخرا بالتوقيع والتصديق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، قامت فييت نام خلال السنة الماضية بتقديم تقريرها الثاني وتقريرها الثالث والرابع المدجنين عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم تقريرها الثاني بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وشاركت فييت نام كذلك في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، قامت فييت نام، أو هي على وشك القيام، بإجراء محادثات ثنائية مع حكومات عدد من البلدان، مثل سويسرا والولايات المتحدة وأستراليا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج من أجل تبادل وجهات النظر وتجاوز الخلافات. وأشار إلى أن فييت نام، على غرار غالبية البلدان الأخرى، تعتبر أنه لكي يكون التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان فعالاً فإنه ينبغي التقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومبدأ الموضوعية ومبدأ الثقة المتبادلة. وأضاف أن الشعب الفيتنامي، الذي كان ضحية لحروب متكررة انتهكت فيها حقوقه الأساسية بصورة

الألفية (A/54/2000). ومع ذلك، فإن العولمة لم تقلص من التفاوتات ولم تضع جميع الدول على مسار نمو اقتصادي واجتماعي مستدام. وأوضح أنه ينبغي كذلك التصحيح العاجل للتدهور الذي تشهده حالة حقوق الإنسان عبر العالم نتيجة لزيادة حدة الحروب والصراعات أو تجددتها خلال السنوات العشر الماضية. وينبغي لأي نهج يتبع لمواجهة هذه المسألة أن يكون شاملاً وأن يهدف إلى بحث جميع الجوانب الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية وإلى دعم سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. وأضاف أنه ينبغي النظر باهتمام في مسألة التطرف والتعصب التي تجري مناقشتها حالياً في مندييات شتى، لأن هاتين الظاهرتين تسببتا، بحكم طبيعتهما ذاتها وبسبب ما أفضتا إليه من أعمال إرهابية، في إعاقة الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان، مما قوض الثقة الدولية الأساسية وبث بذور عدم التسامح وعرقل المساعي الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية.

١٤ - وتابع قائلاً إن القرن العشرين شهد تحولاً فييت نام من مستعمرة إلى بلد مستقل ذي سيادة. وقد مكّن هذا التحول الشعب الفيتنامي من ممارسة حقه في تقرير المصير وغيره من الحقوق الأساسية مثل حقه في وضع دستور وحقه في التصويت. وكان تدعيم هذه الحقوق والظروف الجديدة الموازية لتعزيزها أمراً مشجعاً للشعب الفيتنامي بعد كل الحن التي واجهها. وأوضح أن الحكومة قامت بالفعل على امتداد الفترة الماضية المتراوحة بين ١٥ إلى ٢٠ سنة باتخاذ كثير من التدابير بهذا الشأن (إصدار ما يزيد على ١٣٠٠٠ صك قانوني متعلق بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأساسية؛ وتنظيم حملات إعلامية بشأن حقوق المواطنين وواجباتهم، وبخاصة في المدارس؛ ومنح المساعدة القانونية المجانية للفئات الفقيرة والضعيفة، وغير ذلك من التدابير). وسعياً إلى تحسين تنفيذ هذه الصكوك، قامت الحكومة كذلك باتخاذ إجراءات فنية منها إصلاح أداء

الإرهابية عن هذه الانتهاكات لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف لهم بمركز وفق القانون الدولي لا يستحقونه. فموجب هذا القانون تعتبر الدول مسؤولة عن تنفيذ تلك الحقوق وهي بالتالي وحدها التي يمكن مساءلتها عن انتهاكها. ومن الكياسة إجراء دراسة متعمقة للدور المتزايد الأهمية الذي تقوم به الأطراف الفاعلة من غير الدول في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وانتهاكها. ويمكن لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن يكون مفيدا بهذا الشأن.

١٩ - واستطرد قائلا إن الوقت قد حان أيضا لكي تأخذ المناقشات المتعلقة بالإرهاب في الاعتبار ضرورة حماية حقوق الإنسان. فالتلاعب بهذه الحقوق باسم مكافحة الإرهاب أمر غير مقبول لأنه بمثابة تقديم تنازلات لمن عقدوا العزم بشكل واضح على هدم أهم القيم الإنسانية الأساسية. وأضاف أنه مما سيكون محل ترحيب خاص في هذا الصدد أن تتخذ الجمعية العامة موقفا واضحا ضد الاتجاه الحالي نحو التمييز ضد الأشخاص على أساس الانتماء العرقي أو الديني.

٢٠ - وفيما يتعلق بالمسألة التي تجري مناقشتها باستمرار وهي إيجاد التوازن المناسب بين احترام حقوق الإنسان ومتطلبات الأمن، قال إنه لا ينبغي أن ننسى أن الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تنصّ على الحدّ من بعض الحقوق ومن ثمّ مكنت من التصدي لخطر الإرهاب. بما يلزم من التصميم والشرعية.

٢١ - وأردف قائلا إن مجلس الأمن يقوم بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب، لكن ثمة مجالا كذلك لأن تقدم الجمعية العامة مساهمة كبيرة. ومن شأن اتخاذ قرار قوي بتوافق الآراء بشأن الإرهاب يستند إلى منظور واضح لحقوق الإنسان أن يسهم في مكافحة الإرهاب وتعزيز كل من مصداقية التعاون

منتظمة، يرفض مقدما أي تصرف يستند إلى التعصب والانتقائية والكيل بمكيالين والوصاية.

١٦ - واستطرد قائلا إن أحد المؤشرات على أن الفيتناميين أحرار تماما في ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية هو الحرية الكاملة في اختيار المعتقد والدين، مثلما يتضح من عدد المسيحيين في فييت نام الذي كاد يتضاعف على امتداد العشرين سنة الماضية وعدد رجال الدين الكاثوليك والبروتستانت الذي هو الآن ثاني أكبر عدد في جنوب شرق آسيا بعد الفلبين. وأفاد بأنه يوجد الآن في فييت نام ما يقرب من ١٤ ٠٠٠ معبد و ٦ ٠٠٠ كنيسة كاثوليكية و ٥٠٠ كنيسة بروتستانتية، و ١ ٠٠٠ من دور عبادة كاو داي و ٩٠ مسجدا. وجميع المواطنين متساوون أمام القانون، وتتم المحاكمات بصورة علنية وفق القانون الخاص بتنظيم محاكم الشعب وعملا بالقانونين الجنائي والمدني اللذين ينطبقان على جميع المواطنين الفيتناميين.

١٧ - السيد فينافيزر (ليختنشتاين): قال، في معرض حديثه عن البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال، إنه في ضوء الهجمات الإرهابية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ضد الولايات المتحدة وفي ضوء استمرار المآزق الذي تردت فيه المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب، سيكون من الأنسب توقيئا لو قامت اللجنة الثالثة، باعتماد مشروع قرار عن حقوق الإنسان والإرهاب خلال هذه الدورة على غرار ما فعلته لعدد من السنوات. ومع ذلك ينبغي للجنة أن تعيد النظر في النهج الذي تتبعه بشأن هذه المسألة بغية تمكين الجمعية العامة من تقديم مساهمة ملموسة في مكافحة هذا البلاء.

١٨ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من صحة القول بأن الهجمات الإرهابية تعد انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، فإنه ليس من الممكن في الظروف الراهنة مساءلة الجماعات

الإنسان لتشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية قبل استفتاء عام ١٩٩٩، ويحث على ضرورة أن تبدأ تلك المحكمة في العمل في أقرب وقت ممكن. وتابع قائلاً إن استراليا ستواصل دعم جهود إندونيسيا بقوة من أجل تحسين نظامها القانوني والقضائي، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة الفنية العملية.

٢٥ - وسلم بالجهود المتواصلة التي تبذلها الصين من أجل إحلال قدر أكبر من الشفافية في أنظمتها القانونية والإدارية ومن أجل كفالة احترام الحقوق الاجتماعية والثقافية، ورحب على نحو خاص بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إن وفد بلاده مرتاح للتطور الذي يشهده الحوار الثنائي بشأن حقوق الإنسان وللنهج الإيجابي الذي تتبعه الصين بهذا الشأن. وأضاف أن وفد بلاده يساوره القلق في الوقت نفسه إزاء التدابير القاسية التي تتخذها الصين أحياناً في حملتها لمكافحة الجريمة وإزاء استخدام نظامها القضائي لاتخاذ إجراءات ضد أشخاص وجماعات لم تقم فيما يبدو بأكثر من ممارسة حقوقها في التمتع بحرية التعبير والاجتماع. وقال إن وفد بلاده يحث الصين أيضاً على كفالة الحقوق الثقافية والحريات الدينية للأقليات العرقية الموجودة بها.

٢٦ - واستطرد قائلاً إن وفد بلاده يسلم بتعاون ميانمار مع المجتمع الدولي، وبخاصة مع المبعوث الخاص للأمين العام والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ويرحب بمنح حق الدخول للفريق التقني الرفيع المستوى المعني بالسخرة والتابع لمنظمة العمل الدولية. كما يرحب بإعادة فتح بعض المكاتب السياسية التابعة للتحالف الوطني لتحقيق الديمقراطية في رانغون وبما جرى مؤخراً من إطلاق سراح السجناء السياسيين، ويشجع جميع الأطراف على مواصلة عملية بناء الثقة. وأفاد بأن وفد بلاده يحث السلطات على إبداء حسن نيتها والإسراع بالإفراج

الدولي في مكافحة الإرهاب والدور الذي تقوم به اللجنة الثالثة في أعمال الأمم المتحدة.

٢٢ - السيد دوث (استراليا)، تكلم بشأن البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال، فقال إنه على الرغم من الأولوية الممنوحة بحق لمعالجة آثار أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وللمأساة الإنسانية التي تشهدها أفغانستان، فإنه لا ينبغي أن ننسى أن انتهاكات حقوق الإنسان تستمر بدون هوادة في أنحاء كثيرة من العالم. وأوضح أنه أصبح الآن من الأكثر أهمية، في ظل بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين، أن تقوم الحكومات، بصورة فردية وجماعية، ببذل كل ما في وسعها لدعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٣ - وأشار إلى أن حقوق الإنسان تستند إلى فرضية أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. وأفاد بأن وفد بلاده مقتنع بأن وضع وترسيخ مبادئ الديمقراطية هو أمر أساسي لكفالة النهوض بحقوق الإنسان. وأن وفد بلاده يسره ملاحظة أن إعلان الألفية أكد على مستوى رؤساء الدول والحكومات الاعتراف الرسمي من جانب لجنة حقوق الإنسان بالعلاقة التي لا انفصام لها بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

٢٤ - وأضاف أن وفد بلاده يرحب بالتقدم الذي أحرزته إندونيسيا في مجال بناء مجتمع مدني ومؤسسات ديمقراطية. وقد كان من المشجع له بشكل خاص ما أفاد به رئيس إندونيسيا من أن إندونيسيا ستستفيد من تعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجية منسقة تهدف إلى احترام حقوق الإنسان في جميع المناطق. بما فيها آسه وإريان جايا. وقال إن الوفد يلاحظ المرسوم الصادر في ٦ آب/أغسطس والقاضي بتوسيع نطاق الولاية القضائية للمحكمة المختصة لحقوق

الخصوص خلال فترات الاحتجاز قبل المحاكمة. وحث إيران على السماح للممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بزيارة البلد بغية مواصلة وتكثيف عملية الإصلاح القضائي وكفالة منح الأقليات، ولا سيما اليهود والبهايين، الحماية القانونية الكاملة بموجب الدستور الإيراني.

٣٠ - وقال إن وفد بلاده لا يزال يشعر ببالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن المواجهات العنيفة التي تجرى في الضفة الغربية وغزة وبعض أنحاء إسرائيل. وأضاف أن هناك إدانة عالمية لدورة الاستفزاز والعنف والانتقام في تلك المنطقة، وناشد جميع الأطراف احترام حياة الآخرين ورفاههم، ووضع حد للعنف وتهيئة ظروف مواتية للتعايش السلمي.

٣١ - وتابع قائلاً إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في السودان تشكّلان مصدر قلق مستمر، وحث الحكومة وجميع أطراف الصراع على التعاون مع الوكالات الدولية لتلبية احتياجات الشعب السوداني وتخفيف معاناته.

٣٢ - وأعرب عن تفاؤل وفده إزاء الالتزامات التي قطعتها زمبابوي على نفسها في أبوجا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، للقيام، في جملة أمور، بوقف احتلال الأراضي غير المشروع، واستعادة سيادة القانون في عمليات شراء الأراضي واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كما هو مبين في إعلان هراري لدول الكومنولث. وأضاف أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، استعرض فريق وزاري من دول الكومنولث تلك الالتزامات وخُصص إلى أن الامتثال لها ليس كاملاً بعد. وقد اهتمت بعض الأحزاب الحكومة بانتهاك حقوق الإنسان ودعت إلى مشاركة مراقبين دوليين في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢. وقد أثارت تلك الاتهامات، وكذلك تدني عدد أحكام الإدانة الصادرة في حق مساندي المعارضة، قلقاً بالغاً

عمن بقي من السجناء السياسيين والسماح للأمين العام للتحالف الوطني لتحقيق الديمقراطية السيد أونغ سان سو كئي بالتنقل بكامل الحرية. كما يحث الحكومة على وضع حد لما تمارسه من تمييز ضد الأقليات العرقية والدينية. وأفاد بأن وفده سيرحب بانضمام ميانمار إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٧ - وفيما يتعلّق بكمبوديا، أعرب عن ترحيبه بالتقدّم المحرز باتجاه إنشاء محكمة الخمير الحمر وحثّ الحكومة والأمم المتحدة على الإسراع بالجهود التي يبذلونها من أجل إبرام مذكرة التفاهم اللازمة التي ستُنظّم عمل المحكمة. وأفاد بأن وفد بلاده يشجّع استمرار تعاون الحكومة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل كفالة التزاهة والعدالة في معاملة طالبي اللجوء من أفراد الأقليات العرقية. ثم استدرك ليحرب عن انزعاج وفد بلده من استمرار ثقافة الإفلات من العقاب، وبخاصة تزايد التخويف السياسي، والعنف وحالات القتل بدون محاكمة التي صاحبت انتخابات الكوميونات لعام ٢٠٠٢، وحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن أستراليا تدين انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة الناجمة عن الأعمال الإرهابية في سري لانكا وتدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بمبادرة السلام التي ترعاها النرويج.

٢٩ - وأضاف أن وفد بلاده يقر بحصول تطورات إيجابية في مجالات معينة في إيران ويشعر بالتفاؤل إزاء تعزيز الرئيس خاتمي لسيادة القانون وارتفاع مستوى المشاركة الديمقراطية. غير أنه يساوره القلق حيال استمرار كبت حرية الصحافة والانتهاكات المستمرة للأصول القانونية المرعية، وعلى

٣٥ - وأضاف أن على المجتمع الدولي تعزيز التعاون بين البلدان واتخاذ تدابير طويلة الأجل لكفالة تكافؤ الفرص. ومن الضروري معالجة مسألة حقوق الإنسان من منظور عالمي يُكفل فيه العدل والمساواة، والإحجام عن أي تعامل انتقائي أو متحيز يستند إلى المصالح السياسية، وذلك من أجل الإسهام في تنمية التعاون الدولي وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣٦ - السيد دافيدسون (الولايات المتحدة الأمريكية): تحدث عن البند ١١٩ (د) من جدول الأعمال، فقال إن برنامج عمل فيينا، المعتمدين في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، يشكلان ركيزة مثالية للجهود العالمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان. إذ يقر ذينك السكان بضرورة أن يضع المجتمع الدولي وسائل لإزالة العقبات التي تعترض الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان. وأضاف أن تحقيق الأهداف المحددة في فيينا يتطلب الأخذ بسياسات فعالة على الصعيد الوطني وهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية على الصعيد الدولي. والمسألة الرئيسية هي تقييم مدى استناد النظام الدولي الحالي إلى القيم الأساسية (المساواة، والعدل، والكرامة الإنسانية، والتعاون والتفاهم المتبادل).

٣٧ - وفي يوغوسلافيا، شكل انتخاب الرئيس كوستونيتشا خطوة إيجابية تجاه اندماج ذلك البلد في قارة أوروبية ملتزمة التزاما كاملا بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتواصل الولايات المتحدة دعمها لشعب يوغوسلافيا في ما يبذله من جهود بهذا الشأن.

٣٨ - واستطرد قائلا إنه رغم القلق البالغ الذي ما زال يساور وفده بشأن الحرية الدينية وحقوق الإنسان للمحتجزين في الصين وبشأن اعتقال المثات من "أعداء الثورة"، فقد لاحظ إحراز تقدم كبير في مجال سيادة القانون، والانتخابات المحلية، والرقابة التشريعية واستقلالية

بشأن حالة حقوق الإنسان في زمبابوي. وحث زمبابوي على دعوة مراقب دولي قبل موعد الانتخابات بوقت كاف، للإسراع بالعودة إلى الحكم الديمقراطي واحترام سيادة القانون.

٣٣ - السيد جوياباد (جمهورية إيران الإسلامية): تحدث عن البند ١١٩ (د) من جدول الأعمال، فقال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا، المعتمدين في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، يشكلان ركيزة مثالية للجهود العالمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان. إذ يقر ذينك السكان بضرورة أن يضع المجتمع الدولي وسائل لإزالة العقبات التي تعترض الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان. وأضاف أن تحقيق الأهداف المحددة في فيينا يتطلب الأخذ بسياسات فعالة على الصعيد الوطني وهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية على الصعيد الدولي. والمسألة الرئيسية هي تقييم مدى استناد النظام الدولي الحالي إلى القيم الأساسية (المساواة، والعدل، والكرامة الإنسانية، والتعاون والتفاهم المتبادل).

٣٤ - واسترسل قائلا إن وفده يلاحظ أنه على الرغم مما تتيحه العولمة من فرص عظيمة ومساعدتها في تجسيد مفهوم الأسرة البشرية، فإن فوائدها لا تشمل الجميع بنفس القدر. فالبلدان النامية تعاني على وجه الخصوص من النتائج السلبية للعولمة (بما فيها الفقر، والتخلف، والتهميش، والإقصاء الاجتماعي، وتحقيق التجانس الثقافي وأوجه التفاوت الاقتصادي بين الدول)، والاتجاه الحالي نحو التركيز حصرا على الإنتاجية ما كان له من أثر إلا زيادة ظاهرة الإقصاء سوءا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وفضلا عن ذلك يُحمّل الفقراء مسؤولية ما هم فيه ويجري الربط بينهم وبين ما يواجهه العالم اليوم من جائحات كبرى مثل الاكتظاظ السكاني، والأوبئة، والتدهور البيئي، والاتجار بالمخدرات، والتعصب، واستغلال الأطفال والجريمة.

المعارضة، وتخضع الممارسات الدينية لقيود صارمة، ويُحد من حرية التنقل.

٤٣ - وفي زمبابوي، تشجع أعمال العنف والتعذيب والمضايقة المرتكبة تحت رعاية الدولة في حق أعضاء الجماعات المعارضة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. وقد أدى تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي بطريقة فوضوية وعنيفة في بعض الأحيان إلى زعزعة استقرار اقتصاد البلد وتعريض النمو الاقتصادي الإقليمي للخطر. وكثيرا ما تنتهك حريات الصحافة، وقد أعلنت الحكومة عزمها على منع مشاركة مراقبين دوليين في الانتخابات.

٤٤ - وتابع قائلا إنه، في جمهورية إيران الإسلامية، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان واسعة الانتشار. وتتنافى معاملة البهائيين وغيرهم من الأقليات الدينية مع المعايير الدولية. وما زالت تفرض قيود على حرية التعبير وحرية الصحافة.

٤٥ - وفي السودان، لا يزال الرق واقعا مأساويا تقف الحكومة إزاءه مكتوفة الأيدي. وترتكب قوات الأمن انتهاكات عديدة، بما فيها عمليات القتل، والتعذيب، والاغتصاب، والتحرش بمختلف صوره، والاعتقال التعسفي، والاختطاف، والتشريد، والسخرة، والتجنيد القسري للأطفال. كما ترتكب قوات المتمردين في الجنوب انتهاكات من نفس النوع، وقد هاجمت مؤخرا مرفقا تابعا للأمم المتحدة. وتفرض الحكومة قيودا على معظم الحريات الأساسية، ولا وجود لأي منظمات مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان. ورغم تصريحات الرئيس بأن السودان سيسمح بدخول منظمات المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق في البلد، فما زال التقدم بطيئا.

٤٦ - وبخصوص سيراليون، أعرب عن ترحيب وفده بالتقدم الحزج تجاه إنشاء محكمة خاصة لمحكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وقال إن الولايات

الصحافة. وأعرب عن ترحيب وفده بالازدهار الجديد الذي تنعم به الصين وبتعزيز الحريات الفردية فيها.

٣٩ - وفي الخليج الفارسي، تخوض عمان تجربة منح قدر متزايد من الاستقلالية للهيئة التشريعية، في حين ستجري قطر انتخابات برلمانية في عام ٢٠٠٣ بمشاركة المرأة.

٤٠ - وأضاف أنه في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، سن البرلمان التركي إصلاحات مبتكرة في مجال حقوق الإنسان. وقد صدرت تشريعات لتعديل الدستور وسَّعت نطاق حرية التعبير والاجتماع، وحدت فترة الاحتجاز في الحبس الانفرادي ومهدت السبيل لتخفيف القيود المفروضة على إذاعة المعلومات باللغة الكردية ونشرها. وأعرب عن ترحيب وفده بمختلف التطورات الإيجابية وتطلعه إلى أن تواصل تركيا إدخال التحسينات.

٤١ - واسترسل قائلا إنه رغم أن التحسينات التي لوحظت خلال السنة الماضية مدعاة للتفاؤل، فالحالة في العديد من البلدان ما زالت مصدرا للقلق. ففي العراق، لا تزال الحكومة من أكثر الحكومات ممارسة للقمع في العالم. إذ تشيع حالات إساءة المعاملة من جانب قوات الأمن، لا سيما في حق من تعتبرهم من المعارضين الذين يمارسون حريتهم في التعبير دون اللجوء إلى العنف. فالمحتجزون يتعرضون بصورة اعتيادية للضرب والاغتصاب والتعذيب. وأعرب عن انشغال وفده أيضا إزاء طرد المواطنين غير العرب، وأغلبهم من الأكراد، من ديارهم قسرا.

٤٢ - وأضاف أنه، في كوبا، لا تزال الحكومة تناصب جميع أولئك الذين ينتقدون ممارساتها في مجال حقوق الإنسان العدا. ويحتجز أعضاء الجماعات السياسية المعارضة وأنصارها دون محاكمة وبصورة منتظمة. ويتعرض الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان للمضايقة. ويضفي الدستور والقانون الجنائي المشروعية على قمع

وحكومة ميانمار وإلى زيارة مبعوث الأمم المتحدة الخاص المقبلة.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن كوريا الشمالية لا تزال أحد أكثر بلدان العالم انتهاكا لحقوق الإنسان. إذ يتواصل فيها فرض القيود على الحريات الفردية، وترد أنباء عن عمليات إعدام المعتقلين السياسيين أمام الملاء. ولا قيود على قدرة الحكومة على احتجاز الأشخاص في الحبس الانفرادي. أما السخرة فواسعة الانتشار في السجون حيث تسود ظروف قاسية للغاية.

٥١ - السيد باتاشارجي (الهند): تحدث عن البندين ١١٩ (ب) و ١١٩ (ج) من جدول الأعمال، فقال إن الفهم الشائع للحقوق والحريات المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد استعيب عنه بوجهات نظر متعددة بشأن الأهمية النسبية للحقوق المدنية والسياسية، من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جهة أخرى. وثمة أيضا عدم توازن بين الحقوق الفردية والجماعية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومما يؤسف له أن هذه الاتجاهات أدت إلى تسييس مسائل حقوق الإنسان.

٥٢ - وأضاف أن وفده، وعيا منه بتلك الحالة، دعا جميع الدول إلى العمل معا بروح التعاون والحياد والتراحم، للإقرار بالمخاطر التي تحيق بحقوق الإنسان بسبب الإرهاب ومواجهتها معا، وإضفاء الحياد والمصداقية على آليات الدفاع عن حقوق الإنسان وتمثيل جميع مناطق العالم فيها. ولا يمكن تحقيق عالمية حقوق الإنسان ما لم يُعامل جميع البشر على قدم المساواة.

٥٣ - وأشار إلى تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان (A/56/36)، فلاحظ أن مفهوم الميثاق العالمي الذي يشار إليه بصدد الحديث عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لن يكون له أي أثر ما لم تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق للآراء

المتحدة من أشد مناصري المحكمة الخاصة لسيراليون، حيث ساهمت بمبلغ ٥ ملايين دولار لإنشائها. ويحث وفده حكومة سيراليون على التوقيع فورا على مشروع الاتفاق المتعلق بهذا الشأن مع الأمم المتحدة دون إدخال أي تعديل عليه.

٤٧ - وفيما يتعلق بآسيا الوسطى، قال إنه لا تزال ترد أنباء عن تعذيب السجناء ومعاملتهم معاملة سيئة. وفي بعض البلدان، تتعرض تجمعات إسلامية مستقلة للتمييز وسوء المعاملة. وفي بلدان أخرى، يتعرض أفراد من طوائف دينية "غير مسجلة" وأسرههم لمضايقات متكررة على يد السلطات، بما في ذلك الترحيل والنفي الداخلي. ومما يبعث على القلق البالغ أيضا القيود المفروضة على حرية الصحافة وعلى عمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

٤٨ - واسترسل قائلاً إنه فيما يتعلق ببيلاروس، تشاطر حكومة الولايات المتحدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رأيها الذي مفاده أن انتخابات ٩ أيلول/سبتمبر الرئاسية لم تف بالتزامات المنظمة من حيث إجراء انتخابات ديمقراطية. فقد كتم نظام لوكاشينكو أفواه المعارضين بإصداره أمرا بإغلاق الصحف ومضايقته الصحفيين. وقد أشير إلى علاقة هذا النظام بعدة حالات لاختفاء أشخاص منهم شخصيات من المعارضة وأحد الصحفيين. وقال إن حكومته تدعو من جديد إلى إجراء تحقيقات موثوقة في جميع تلك الجرائم من أجل تحديد المسؤولين عنها.

٤٩ - وأضاف أنه في ميانمار، ما زالت السخرة والحرمان من الحريات الأساسية مستمرين. وما زالت معاملة الأقليات الإثنية والقيود المفروضة على الأنشطة السياسية مصدرا للقلق. ورحب المتكلم بالزيارة التي قامت بها بعثة منظمة العمل الدولية مؤخرا ودعا النظام إلى النظر بعين التأيد إلى التوصيات الواردة في تقرير المنظمة. وقال إن وفده يتطلع إلى إحراز تقدم في المحادثات الجارية بين أونغ سان سو كوي

٥٧ - وأشار إلى الفقرة ٤١ من تقرير المقرر الخاص (A/56/253)، التي جاء فيها أن رسالة بُعثت إلى الهند بخصوص تصريحات ادّعى أن رئيس الوزراء أدلى بها أمام البرلمان، فقال إن حكومة بلده وجهت ردا رسميا إلى المقرر الخاص تؤكد فيه أن تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة. وأضاف قائلا إن تقديم شكاوى ضد رؤساء الدول أو الحكومات مسائل جدية وينبغي ألا ترد في وثائق رسمية دون تحقق وتأكيد وافين منها؛ وإلا فإن مصداقية المقرر الخاص ستتأثر سلبا.

٥٨ - وبخصوص الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستشاري الدولي بشأن التعليم المدرسي المتصل بحرية الدين أو المعتقد، والتسامح وعدم التمييز، أقر بأهمية التعليم كوسيلة لمكافحة التعصب والجهالة؛ غير أنه كان يجذب لو كان للعملية طابع حكومي دولي، بالنظر إلى أن الحكومات هي التي تتحمل مسؤولية وضع سياسات للنظام التعليمي وإدخال تعديلات عليه.

٥٩ - وأردف قائلا إن من الضروري تطبيق مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة في البلدان التي تلتزم بنشر الديمقراطية ولذلك سيزداد الطلب على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا المجال. وإن اشتراط أن يقدم البلد طلب الحصول على مساعدة انتخابية قبل أربعة أشهر من موعدها من شأنه أن يؤثر سلبا على العملية السياسية في العديد من البلدان.

٦٠ - وفيما يتعلق بعمليات التزوير الجماعي، لاحظ أنه قد صيغت توصيات حتى قبل الإلمام بجميع الأسباب.

٦١ - وقال إنه، بخصوص الحقوق الأساسية للمعوقين، فقد جرى الإعراب عن آراء بشأن ضرورة إعداد صك عن هذا الموضوع، رغم عدم وجود توافق في الآراء، وأضاف أنه يرى وجوب إيلاء اهتمام لوضع تعريفا متسق للإعاقة.

بشأن المبادئ الأساسية. وفضلا عن ذلك، ورغم أن المفوضية امتنعت عن التعليق على مدى توافر الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها، فإن الهند ما فتئت تعرب عن قلقها لأنه نظرا لتخصيص حصة غير متناسبة من الموارد الخارجة عن الميزانية لأعمال المفوضية، فمن الممكن تصور أن يولى اهتمام أقل لأولويات البلدان النامية.

٥٤ - وأردف قائلا إن تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (A/56/156) قد ركز بالدرجة الأولى على مسألة الإفلات من العقاب. ولئن كان القضاء على الإفلات من العقاب أمرا ذا أهمية بكل تأكيد، فرمما كان من المهم أيضا استكشاف علاقة الترابط الحاسمة بين الفقر والتعذيب.

٥٥ - وانتقل إلى الحديث عن تقرير ممثل الأمين العام عن المشردين داخليا (A/56/168)، فأشار إلى الحملة الهادفة إلى قبول المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي كإطار معياري، رغم أنها لم يجر تفاوض بشأنها على المستوى الحكومي الدولي. وأضاف أن الممثل قد تناول في تقريره مشكلة التشرد الداخلي بوصفها ناتجة عن الصراعات لا غير أن الحقيقة أنها تنجم في بعض الأحيان عن الكوارث الطبيعية والفقر وانعدام الأمن الاقتصادي مما أدى إلى اتجاه مؤسف نحو السعي إلى تطبيق اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين على المشردين داخليا.

٥٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي يبذلها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحرية الدين أو المعتقد لمنع تدمير تماثيل بوذا في باميان وعن اتفاه مع الرأي القائل بأن طالبان ليسوا فقط مثالا على إساءة استخدام الدين، بل أيضا مثالا على الجهالة.

٦٢ - واسترسل قائلا، إنه فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان، يفيد تقييم منتصف المدة بأن الافتقار إلى الموارد يعد إحدى العقبات التي تواجهها البلدان النامية. ولذلك يجدر إبراز أهمية التعاون الدولي في تمكين تلك البلدان من كفالة تثقيف سكانها في مجال حقوق الإنسان. ويعتبر المدافعون عن تلك الحقوق جزءا هاما من المجتمع المدني ويقومون بدور مفيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أعطى التقرير الأول للممثل الخاص للأمم العام بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (A/56/341) الانطباع بأن الحكومات تفت في جانب ويقف المدافعون في الجانب الآخر، بدلا من تقديم تحليل أكثر تعمقا للحالة.

٦٥ - واستطرد قائلا إن الهند قدمت قرارا بشأن المؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان، وهو قرار يجري تقديمه كل سنتين. ومشروع القرار الحالي يستكمل ما سلفه، ويأخذ في الاعتبار أنشطة المؤسسات الوطنية التي تعد من أفضل الآليات فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان. ومن المأمول فيه أن تشارك كافة البلدان في تقديم هذا القرار حتى يتخذ بتوافق الآراء.

٦٦ - السيد مون جونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): لاحظ أن الأمم المتحدة قد أحرزت، منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تقدما كبيرا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٦٧ - وأضاف قائلا إنه لا يزال هناك، مع هذا، افتقار إلى الحيدة في مناقشة هذه المسألة. فعدم المساواة الذي تتصف به العلاقات بين الدول والنظام الدولي غير المتكافئ قد أثرا بصفة خاصة على نحو سلبي في ميدان حقوق الإنسان. والعدد المتزايد لانتهاكات حقوق الإنسان يعوق إلى حد كبير من تنمية الدول.

٦٨ - واستطرد قائلا إن التعدي على سيادة الدول يشكل أخطر المشاكل. فلدى المساس بسيادة الدولة، تتعرض حقوق

٦٢ - واسترسل قائلا، إنه فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان، يفيد تقييم منتصف المدة بأن الافتقار إلى الموارد يعد إحدى العقبات التي تواجهها البلدان النامية. ولذلك يجدر إبراز أهمية التعاون الدولي في تمكين تلك البلدان من كفالة تثقيف سكانها في مجال حقوق الإنسان. ويعتبر المدافعون عن تلك الحقوق جزءا هاما من المجتمع المدني ويقومون بدور مفيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أعطى التقرير الأول للممثل الخاص للأمم العام بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (A/56/341) الانطباع بأن الحكومات تفت في جانب ويقف المدافعون في الجانب الآخر، بدلا من تقديم تحليل أكثر تعمقا للحالة.

٦٣ - وأردف قائلا إن الحق في التنمية غير قابل للتصرف وبدونه لا يمكن ممارسة الحقوق الأساسية الأخرى. وبالتالي، فمن المؤسف أنه منذ اعتماد الإعلان عام ١٩٨٦، وإعادة تأكيده بإعلان وبرنامج عمل فيينا في عام ١٩٩٣، لم يحرز أي تقدم في تنفيذه. إذ يتزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر ويتعرضون للتهميش بسبب العولمة. وما لم تذلل العقبات من خلال تعزيز التعاون الدولي لتمكين البلدان النامية من تحسين ظروف العيش، فستؤدي العولمة إلى أوجه عدم مساواة لا يمكن قبولها وفقا لأي معيار من معايير حقوق الإنسان. وينتج أثر التجارة الدولية على الحق في الغذاء عن تأثير قواعد التجارة الزراعية على الأمن الغذائي للفئات الأشد فقرا. كما أن البلدان المتقدمة النمو لم تحرر بعد قطاعها الزراعي رغم ما ينص عليه اتفاق منظمة التجارة العالمية. وهذه السياسة الحمائية لا تشجع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، مما يؤثر بدوره على أمنها الغذائي.

٦٤ - وتابع قائلا إن الإرهاب تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لممارسة حقوق الإنسان وهو يتنافى ومعايير الديمقراطية والتعددية. والهند، بصفتها من ضحايا الإرهاب، طلبت عدة مرات إلى المجتمع الدولي، دراسة الخطر المتعاظم

الدول الأخرى بإعداد تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان، أو تقارير أخرى من هذا القبيل، يشكل تجاهلا للممارسات الأخلاقية الأساسية للعلاقات الدولية، كما أنه يعد بمثابة غطرسة.

٧٣ - وأردف قائلا إن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه أمام اللجنة، حاول، من خلال مزاعمه الاستفزازية، أن يلوث سمعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تدعي أنها ترغب في الشروع في حوار بين البلدين، ومع هذا، فإن هدفها يتمثل في التنديد بالنظام الاجتماعي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الأفضل للولايات المتحدة أن تنظر في انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وأن تنشر نتائج ما قامت به من دراسات استقصائية، بدلا من إصدار أحكام على الآخرين.

٧٤ - وأضاف قائلا إن تبرير مبدأ التدخل لأغراض إنسانية لا يمكن تبريره. ومن الواجب أن تولى الأولوية بدلا من هذا، للحق في البقاء وللحق في التنمية. فهذان الحقان لا يمكن لهما أن ينفصما عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد وضعت نظاما لخدمة الشعب بناء على أيديولوجية كيم سونغ الثاني، كما أنها اتخذت التدابير اللازمة لكفالة تمتع مواطنيها بحقوقهم على نحو كامل. وهي ستواصل مسيرتها على هذا المنوال، وستحترم الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧٥ - السيد أغام (ماليزيا): تحدث عن بندي جدول الأعمال ١١٩ (ب) و ١١٩ (ج)، فقال إن نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد بديربان في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت بشكل عام مخيبة للأمل، وذلك على الرغم من ظهور اتفاق بشأن بعض القضايا، ولا سيما

الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية للخطر، كما يتجلى ذلك بشكل كبير في الاستعمار واتباع سياسات عنصرية وشن حروب عدوانية. واليوم، يحاول البعض تقويض سيادة الدول، وذلك من خلال فرض جزاءات من أطراف متعددة وممارسة الضغوط، إلى جانب القيام، بصورة أكثر دهاء، باستغلال الفرص الاقتصادية والتجارية. ومما يبعث على القلق البالغ، ما يحدث من تدخلات في شؤون الدول ذات السيادة، فضلا عن محاولات الإطاحة بنظم الحكم بحجة حماية حقوق الإنسان.

٦٩ - وتابع قائلا إن من المهم عدم تسييس مسألة حقوق الإنسان، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، والكف عن فرض نموذج بعينه على بلدان تختلف اختلافا كبيرا في مستويات تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية وتتفاوت في تقاليدها.

٧٠ - ومضى قائلا إن فرض جزاءات على الدول ذات السيادة وتقسيم الأمم بشكل مصطنع قد أعاقا من التنمية، كما سببا معاناة لا يمكن وصفها للسكان، كما يتضح في حالة كوريا.

٧١ - واسترسل قائلا إن الانتقائية ازدواجية المعايير تُمثلان مشاكل أخرى تبعث على القلق أيضا. وبعض البلدان يتهم بلدانا أخرى بانتهاك حقوق الإنسان لأن لديها نظاما اجتماعيا - سياسيا مغايرا أو ثقافة مختلفة، ولكن هذه البلدان تتجاهل الانتهاكات التي ترتكبها الدول الصديقة. وهذا الموقف، وهو تراث من فترة الحرب الباردة، غير مقبول.

٧٢ - واستطرد قائلا إن العلاقات بين الدول يجب أن تستند إلى مبدأ المساواة، كما ينبغي للتعاون الدولي أن يتسم بالعدل وأن يقوم على أساس الاحترام المتبادل. وما قرره بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، من مطالبة

٧٩ - واسترسل قائلاً إن من المهم أيضاً في مجال حقوق الإنسان، مراعاة ما يتسم به عالم اليوم المترابط من واقع معقد، فالتغير المستمر في العالم هو القاعدة، لا الاستثناء. ومن الواجب أن يشدد، في هذا الصدد، على أن النهج المتبع إزاء حقوق الإنسان قد تغير بشكل أساسي. فمن ناحية، لم يعد يُنظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان باعتبار أنها لا ترتكب إلا من جانب الدول وحدها، وكان هناك تسليم بأن الإرهابيين ينتهكون الحق في الحياة. ومن ناحية أخرى، يوجد إقرار اليوم بأنه يجب الاضطلاع باختيارات صعبة من أجل حماية الحق في الحياة، وأن حقوق الأفراد الذين يشكلون مجموعة ما لها الأسبقية، في هذه الحالات، على حقوق فرد واحد داخل هذه المجموعة.

٨٠ - وقال إنه من رأي وفد ماليزيا أن المقررين الخاصين يضطلعون بدور هام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على صعيد العالم بأسره، وأن من الواجب عليهم أن يضطلعوا بولايتهم بناء على مبادئ العدل والموضوعية وعدم الانتقائية من أجل تعزيز موثوقيتهم. ولهذا السبب، تسعى حكومة ماليزيا إلى التعاون معهم، مع تشجيعهم في نفس الوقت على تحديد ولايتهم بصورة أكثر وضوحاً.

٨١ - ومن المؤسف أن بعض المقررين الخاصين قد استخدموا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، واستهدفوا، لدى القيام بذلك، حكومات معينة. ولا تزال ماليزيا ترى أن ثمة أهمية لوضع قواعد من شأنها أن تكفل موضوعيتهم. وفي الوقت الذي يلزم فيه منحهم الحصانات اللازمة، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بولايتهم دون خوف أو محاباة، فإنه لا يجوز تمكينهم من التستر خلف حصانتهم هذه لدى مشاركتهم في أنشطة خارجة عن نطاق ولايتهم أو لدى تقديمهم للبلدان التي يقيمون فيها. ويعتقد وفد ماليزيا أنه يجب على المقررين الخاصين أن يحترموا تشريعات البلدان، وأنه ينبغي أن توضع مبادئ توجيهية لتنظيم سلوكهم، ولا سيما

التسليم بأن الاسترقاق جريمة ضد الإنسانية وأن ضحايا المظالم التاريخية لا تزال تعاني من عواقبها - وهي الفقر والتخلف والاستبعاد الاجتماعي. ووفد ماليزيا يرى ما تراه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أن مواجهة الماضي على نحو مباشر هي السبيل الوحيد لبداية عملية التثام الجراح.

٧٦ - وأردف قائلاً إن من المؤسف أن الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي لم تعلن، بصورة مناسبة، إن سياسة التمييز والاستبعاد التي تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال هي سبب معاناة الشعب الفلسطيني، وإن كان قد أشير إلى الاحتلال الأجنبي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة. ومن الملاحظ أن المؤتمرين العالميين، اللذين انعقدتا في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣ كانا أكثر حسماً في إدانة السلطة القائمة بالاحتلال.

٧٧ - وتابع قائلاً إن من الواجب على المجتمع الدولي أن يبدي ما يلزم من إرادة لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، اللذين اعتمدا في ديربان، على الصعيدين الوطني والدولي، مع مراعاة ما يتسم به كل مجتمع من سمات خاصة، ومن الجدير بالترحيب، في هذا الصدد، ما تم، داخل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من إنشاء وحدة لمناهضة التمييز لتعزيز المساواة وعدم التمييز. وينبغي لهذه الوحدة أن تعمل على أساس من الشفافية وأن تتجنب ازدواجية الجهود.

٧٨ - وأضاف أن وفد ماليزيا يشعر بالقلق إزاء تواتر الأفعال العنصرية المرتكبة ضد المسلمين في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ويناشد، في هذا الصدد، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تستخدم سلطتها الأدبية لمنع المشاعر المناهضة للإسلام وتشجيع الحوار والتسامح واحترام التنوع.

٨٤ - وقال إنه على الصعيد الدولي، وقعت تركيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وكذلك على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسوف تستكمل، في وقت قريب، عملية التصديق على تلك الصكوك، إلى جانب التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي عام ٢٠٠١، جرى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بخطر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتتعاون تركيا أيضا على نحو وثيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وقد استقبلت مؤخرا المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. ومن المتوقع أيضا للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا أن يزور تركيا في وقت قريب. وتركيا ترحب، علاوة على ذلك، بغالبية آليات التقصي الدولية، بما فيها تلك الآليات الإقليمية التي تتسم بمزيد من التدخل في ميدان حقوق الإنسان.

٨٥ - واستطرد قائلا إنه فيما يتصل بمسألة قبرص، قام القبارصة اليونانيون بإلغاء الدستور ولما يعض على وضعه سنتان. واضطر جميع القبارصة الأتراك الأعضاء في الأجهزة الحكومية إلى التخلي عن وظائفهم. وتعين على القبارصة الأتراك، الذين كانوا يشكلون ٢٠ في المائة من السكان بقبرص فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٤ أن يعيشوا في جيوب تبلغ مساحتها ٣ في المائة فقط من أرض الجزيرة. وقد كانوا يعيشون في ظل ظروف غير إنسانية، مع تعرضهم بصفة دائمة لتهديد التطهير العرقي. وكانوا أيضا هدفا للاعتداءات والاعتقالات، كما أن حرية تنقلهم قد خضعت

في البلدان التي ينتمون إليها، كيما لا يتمتعوا بالحصانات إلا عند اضطلاعهم رسميا بمهامهم.

٨٢ - السيد تكين (تركيا): أدان الإرهاب لأنه من خلال استهدافه القضاء على الحق في الحياة يعوق التمتع بسائر حقوق الإنسان. وقال إن عواقب الهجمات الإرهابية، التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، قد أكدت أن ثمة ضرورة للامتناع لمبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية عند تناول الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان. وينبغي ألا تفضي هذه الأحداث إلى الأخذ بسياسة تنم عن الازدواجية في المعايير، كما أنه لا يجوز استخدامها كذريعة لتقييد الحقوق والحريات الأساسية. وكما ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في آخر تقرير قدمته إلى الجمعية العامة، فإن الأمن والاستقرار الدوليين يعتمدان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على الجهود المبذولة من أجل تعزيز المساواة والتسامح واحترام الكرامة الإنسانية وسيادة القانون في كافة أنحاء العالم.

٨٣ - واسترسل قائلا إن اعتقادا من تركيا بأن حالة حقوق الإنسان يمكن دائما تحسينها فإنها تشرع الآن في تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في هذا المجال. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وافق البرلمان على مجموعة من التعديلات الدستورية التي تؤدي، من بين جملة أمور، إلى تعزيز ممارسة الحقوق والحريات الأساسية وتضييق نطاق تطبيق عقوبة الإعدام. وتقوم الحكومة التركية أيضا بتدعيم الإطار المؤسسي من خلال الاضطلاع، بصفة خاصة، بإنشاء إدارة لحقوق الإنسان ومجلس استشاري لحقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء، إلى جانب تشكيل مجالس لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وتعمل تركيا أيضا على توعية الرأي العام بحقوق الإنسان من خلال التثقيف.

إنهما قد حاولا أيضا تطهير قبرص من سكانها الأتراك فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٤. وفيما يخص القبارصة اليونانيين والقبارصة الموارنة في الجمهورية التركية لشمال قبرص، فإنهم يتمتعون بنفس الحقوق والتسهيلات، شأنهم شأن بقية السكان، دون أي تمييز. وعندما يتوصل القبارصة اليونانيين، في نهاية المطاف، إلى قبول فكرة العيش جنبا إلى جنب مع جيرانهم من القبارصة الأتراك، على أساس المساواة في الحقوق، سيصبح من السهل تسوية هذه المشكلة التي طال أمدها.

٨٧ - السيدة كورنيليوك (بيلاروس): قالت إن الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر قد أدت إلى تصور جديد يلزم المجتمع الدولي بإعادة النظر في استراتيجياته المتصلة بمكافحة الإرهاب. وتتمثل الأسباب الكامنة للإرهاب في الأزمات الراهنة، والصراعات التي لم يتم تسويتها بعد بين مختلف الإثنيات، والافتقار إلى سياسات متوازنة. ولقد أصبح المجتمع الدولي يدرك أن الوقت قد حان لتوحيد صفوفه من أجل مكافحة الإرهاب والإبقاء على أبسط حق من حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة. وبيلاروس عاقدة العزم تماما على أن تتعاون في هذا الشأن مع البلدان الأخرى، وكذلك مع المنظمات الدولية. ومن الواجب على الدول أن تحمي حياة سكانها وأن تتخذ خطوات حازمة لمنع كافة الأعمال الإرهابية ومعاينة من تورطوا في تنظيم أو تنفيذ هذه الأعمال.

٨٨ - ومضت قائلة إن جمهورية بيلاروس تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في أفغانستان، وبصفة خاصة، إزاء الحالة الإنسانية. وإن من المهم رصد الحالة الإنسانية في البلدان التي فرضت عليها الجزاءات.

٨٩ - واسترسلت قائلة إن بيلاروس انضمت إلى الصكوك القانونية الدولية الأساسية. ومن الواجب على الدول، التي

لقيود شديدة. وفي عام ١٩٧٤، وصلت الجهود، التي ترمي إلى توحيد قبرص واليونان وتخليص الجزيرة من طائفتهما القبرصية التركية، إلى منتهاها بانقلاب عسكري من إعداد اليونان. ولم تتدخل تركيا عسكريا إلا بعد هذه الواقعة، وذلك في إطار ممارسة حقوقها والتزاماتها المترتبة على معاهدة الضمان. وقد تمثل الهدف الوحيد لهذا التدخل في إنقاذ المجتمع القبرصي التركي من الإبادة الكاملة، مما كان متوخى في خطة اكرتياس الشريفة، ومنع ضم اليونان للجزيرة. ولا يجوز نسيان أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد أوفدت إلى الجزيرة في أوائل عام ١٩٦٤، لا بعد عام ١٩٧٤. وقد بدأت مشكلة الأشخاص المفقودين في قبرص في عام ١٩٦٣، وهو العام الذي حدثت فيه اعتداءات على القبارصة الأتراك. وبدلا من استخدام هذه المسألة في أغراض الدعاية، يجب على الجانب القبرصي اليوناني أن يستجيب بشكل إيجابي لمبادرات الأمين العام التي ترمي إلى استئناف أعمال اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين.

٨٦ - واسترسل قائلا إن الادعاءات المتعلقة بالتدمير المستمر للتراث الثقافي في شمال الجزيرة كانت موضع تفنيد من قبل مراقبين خارجيين، بمن فيهم خبراء من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومجلس الكنائس العالمي، وأيضا من جانب تقارير مجلس أوروبا. ولم يكن هناك أساس أيضا للمزاعم المتصلة بمصادرة ممتلكات القبارصة اليونانيين في الجزء الشمالي من الجزيرة وإعادة توزيعها. ومن الواجب على من يتفوهون بهذه الاتهامات أن ينظروا إلى نهب ممتلكات القبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي من الجزيرة، وتدمير الأماكن الدينية والثقافية ذات الأهمية بالنسبة لهؤلاء القبارصة الأتراك. وفيما يخص المزاعم المتعلقة بتغيير التركيب الديمغرافي لسكان قبرص، لم يقتصر الجانبان اليوناني والقبرصي اليوناني على محاولة تعديل الطابع الديمغرافي للجزيرة بإدخال آلاف المستوطنين من اليونان، بل

كما أنها كانت موضع رصد من قبل العديد من المراقبين والممثلين من المنظمات الأوروبية والدولية، من بين جهات أخرى. وعلى الرغم من الانتقادات التي أعرب عنها المراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن سير الانتخابات، فإنه يجب التسليم بوجود مجتمع مدني تعددي في بيلاروس، وأن من شأن هذا المجتمع أن يكون أساسا لتهيئة هياكل ديمقراطية تمثيلية على نطاق واسع. وفي حالة تعرض بيلاروس للتنحية جانبا، ستضار مصالح شعبها، كما سيعرقل ترسيخ الديمقراطية بها. وبيلاروس حريصة على توسيع نطاق اتصالها مع البلدان الأوروبية، وذلك من منطلق المبدأ القائل بأن عملية بناء مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني ينبغي أن تستند إلى سياسة للتعاون البناء، لا إلى سياسة إقصاء.

٩٢ - وأردفت قائلة إنه لا خلاف على الإطلاق مع تلك الوفود التي قالت إن حقوق الإنسان لا يجوز لها أن ترهق سياسات ذات معايير مزدوجة، يمكن تطبيقها على هذا النحو أو ذاك وفقا للمصالح السياسية لدول بعينها. وبيلاروس تسلم بأهمية حقوق الإنسان، ومع هذا، فإنها لا توافق على جعل تحقيقها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة. وميثاق الأمم المتحدة ينص على تساوي الدول في الحقوق، وبيلاروس مستعدة لإقامة علاقات قائمة على الشراكة والتساوي مع سائر البلدان، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي أو مستوى تنميتها.

٩٣ - السيد كورديرو (أنغولا): تحدث بشأن بندي جدول الأعمال ١١٩ (د) و ١١٩ (هـ)، فقال إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد أكدت أن الإرهاب انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وقيمه الأساسية، كما نبهت إلى حتمية كفالة حماية كاملة للحقوق والحريات الفردية.

٩٤ - وتابع قائلاً إن حكومة أنغولا تساند آلية دولية للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، وهي مقتنعة بأن ثمة

تشكل أطرافاً في معاهدات دولية، أن تطبق أحكام هذه المعاهدات، أو أن تكيف الأحكام القائمة حتى تجعلها متوافقة مع القواعد المعترف بها على الصعيد الدولي. وبيلاروس تعمل دون كلل بغية التوصل لهذا الهدف. وثمة قانون جديد للجزاءات ما فتئ ساري المفعول منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ووفقاً للمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تنص أحكام القانون الجديد على عدم اللجوء إلى عقوبة الإعدام إلا كتدبير استثنائي، فيما يتصل بالجرائم ذات الخطورة الخاصة، مع توفير خيار بتخفيف عقوبة الإعدام هذه إلى السجن مدى الحياة، مما يعترف بالتالي بضرورة حماية الحقوق المدنية والاحتفاظ بالكرامة الإنسانية. وقد أقامت حكومة بيلاروس أيضاً مراكز إعلامية قانونية لتعريف الجمهور بالصكوك القانونية السارية وتهيئة ثقافة لاحترام حقوق الإنسان داخل المجتمع.

٩٥ - وتابعت قائلة إن السمتين المميزتين لجمهورية بيلاروس الحديثة هما التسامح والاحترام. وبيلاروس وطن لما يزيد على ٤٠ جنسية ولعدد من مختلف الديانات. وتحظى حقوق كل مواطن بالاحترام. والحكومة حريصة على إقامة علاقات مع الدول الأخرى تستند إلى مبادئ المشاركة. وسكان بيلاروس أحرار في اختيار مسارهم إلى التنمية، وذلك دليل على السياسة المتوازنة التي تتبعها الحكومة، التي تحظى بثقة غالبية السكان.

٩٦ - واسترسلت قائلة إنه في ٩ أيلول/سبتمبر، أجريت انتخابات رئاسية للمرة الثانية في تاريخ بيلاروس. وقد تمخضت عن إعادة انتخاب الرئيس الذي انتهت ولايته بتأييد ٧٥ في المائة من الأصوات المدلى بها. وحيث أن اختيار الرئيس يرجع إلى شعب البلد، فإنه لم يكن هناك أي مبرر للاعتراض على نتائج الانتخابات. وإرادة الشعب هي المعيار الرئيسي لشرعية الحكومة، وينبغي الاعتراف من جانب كافة الدول. وقد أجريت الانتخابات على نحو يتسم بالشفافية،

صلة بين حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية. وينبغي للعلامة أن تمضي جنبا إلى جنب مع التنمية ومكافحة الفقر والتعاون فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٩٥ - واستطرد قائلا إن أنغولا تعلق أهمية قصوى على حماية المدنيين. ومع هذا، فكثيرا ما كان الصراع المسلح بمثابة السبب الأساسي لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم، فإنه يلزم وضع حد لإفلات المسؤولين عن هذه الانتهاكات من العقاب، بمن فيهم في حالة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، زعيم هذا الاتحاد، السيد سافيمي.

٩٦ - وتابع قائلا إن حكومة أنغولا تؤيد مختلف آليات حقوق الإنسان. وهي تذود عن حقوق اللاجئين التي لا تنفصم عن حقوق الإنسان، وتولي أهمية كبيرة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٩٧ - واسترسل قائلا إن من رأي حكومة أنغولا أن إحلال السلام والأمن والرخاء في كل من أنغولا ومنطقة الجنوب الأفريقي، وفي بقية العالم أيضا، تتوقف على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

حق الرد

٩٨ - السيد النعمة (العراق): تكلم ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، فقال إن هذا البيان مثال صارخ على ازدواج المعايير، كثيرا ما سلط العراق وبلدان أخرى مختلفة الضوء على خطورته. والبلدان التي تتعرض لأعنف نقد من جانب الولايات المتحدة هي، في الواقع، تلك البلدان التي لا تشاركها في سياساتها، في حين أن البلدان الصديقة للولايات المتحدة تفلت من نقدها بالرغم من مسؤوليتها عن أية انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. فممثل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قد أغفل ذكر الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو مكائد

إسرائيل المدبرة ضد مواطني تلك الأراضي، كما لو كانت الوقائع التي ينقلها التلفزيون كل يوم لا وجود لها.

٩٩ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى سجل الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فإنه يشك فيما إذا كان هذا البلد، في رأيه، في موقف يسمح له بضمان حماية حقوق الإنسان، ناهيك عن إصدار أحكام في هذا الموضوع. وبشأن مزاعم الولايات المتحدة فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في العراق، فإنه معروفة بموقفها العدائي إزاء العراق. وقد قام الكونغرس الأمريكي بتخصيص مبلغ ٩٧ مليون دولار من أجل الإطاحة بنظام الحكم العراقي، وهذا إجراء يعد انتهاكا للمبدأ الدولي لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١٠٠ - واستطرد قائلا إن من غير العادي إطلاق ادعاءات زائفة بشأن اغتصاب المحتجزين ولا سيما إلى بلد عربي مسلم مثل العراق، حيث لا تعرف أشكال الممارسات هذه. بل إن المقرر الخاص ذاته، الذي حصل على معلوماته من مصادر معادية للعراق، لم يشير إلى أي من هذه الادعاءات على الإطلاق.

١٠١ - واختتم بيانه مشيرا إلى أن الولايات المتحدة قد حرمت مؤخرا من الحصول على مقعد في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وكان من الواجب عليها أن تستدل من هذا الفشل أن ثمة بلدانا كثيرا لا تعتبرها مؤهلة لعضوية اللجنة وللتحدث عن موضوع حقوق الإنسان.

١٠٢ - السيدة يان (الصين): رفضت رفضا قاطعا المزاعم التي لا مبرر لها المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتي وجهت إلى الصين في بيانات سبق الإدلاء بها في اليومين الماضيين من قِبَل عدد من الوفود، منها الوفود الممثلة للاتحاد الأوروبي وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة وأستراليا والنرويج. وقالت إن حكومة الصين تعلق دائما أهمية كبيرة على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولقد

وبالامتناع عن الإدلاء بأية أحكام منحازة. وحالة حقوق الإنسان ليست مثالية في أي بلد. وأضافت إنها تأمل بالتالي، في أن تقوم بلدان الاتحاد الأوروبي وسائر البلدان التي ما برحت توجه انتقادات إلى الصين، بادئ ذي بدء، بحل ما لديها من مشاكل قبل إدانة الأحداث التي تقع في بلدان أخرى.

١٠٧ - السيد دنياكساس (اليونان): رد على الجزء الأخير للبيان الذي أدلى به ممثل تركيا، فقال إن مسألة قبرص لم تتم تسويتها بعد، على الرغم من مرور ٢٧ عاما منذ غزو الجزء الشمالي من الجزيرة على يد القوات التركية، وثمة نوع من توافق الآراء بين المجتمع الدولي بشأن هوية الطرف المسؤول عن تلك الحالة. وقد ذكر وزير الخارجية اليوناني، في الكلمة التي ألقاها أثناء المناقشة العامة، أن كلا من الطائفتين ستستفيد، رغم المأزق الحالي، من عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي. وقد أثبتت اليونان أنها تؤمن تماما بتحقيق العدالة لقبرص وطائفتيها، وذلك بفضل رجوعها دائما لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تطالب بإنشاء كيان اتحادي يضم منطقتين وطائفتين. وهي ترى أيضا أنه يمكن إيجاد حل عادل لمشكلة قبرص في الإطار الذي وضعتة الأمم المتحدة.

١٠٨ - السيد هاجيارغيو (قبرص): أعرب عن دهشته إزاء الاتهامات التي وجهها ممثل تركيا، وهي بلد قد أدانتها كافة هيئات الأمم المتحدة التي أنشئت بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ومن الواجب على هذا الممثل أن يحذر من استخدام تعابير من قبيل "التطهير العرقي" و "الإبادة الجماعية". فمنذ عام ١٩٧٤، وسياسة تركيا تتمثل في إزالة كافة الدلائل التي تشير إلى معيشة سكان من غير الأتراك في شمال قبرص، وهذه واقعة معروفة يمكن أن يشهد على صدقها أي مراقب موضوعي. وهناك حقيقة لا سبيل لإنكارها، وهي واردة في الوثائق بشكل واسع النطاق كما

اختارت مساراً للتنمية يتناسب مع وضعها، مما حقق مكاسب ملحوظة؛ فالبلد يحظى اليوم باستقرار اجتماعي وتنمية اقتصادية، وثمة كفالة كاملة بموجب القانون لحرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية العقيدة الدينية، وذلك في الوقت الذي لا يتعرض فيه أي شخص للعقوبة إلا في حالة انتهاكه للقانون.

١٠٣ - ومضت قائلة إن "فالون غونغ" ليست ديانة من الديانات، بل فرقة من الفرق، وقد عاملتها الحكومة وفقا للقانون ووفقا لأمان ومطالب الشعب الصيني، مع قيامها في نفس الوقت باتباع الممارسة التي تأخذ بها البلدان الأخرى في مجال مكافحة الفرق الدينية.

١٠٤ - وتابعت قائلة إنه فيما يتعلق بالتبت، فإن حالة حقوق الإنسان اليوم أفضل مما كانت عليه منذ أربع سنوات. ومن المأمول فيه ألا ينخدع المجتمع الدولي بتلك الجهود التي تبذلها الجماعات المعادية للصين، والتي ترمي إلى فصل التبت عن الصين، من خلال تلفيق الأكاذيب على نحو متعمد. وبغية موافاة الوفود بصورة أكثر وضوحا عن الحالة السائدة، سيوفر وفد الصين وثائق في هذا الشأن في قاعة الاجتماعات.

١٠٥ - وخلال السنوات الأخيرة، تلقت قوات إرهابية في إقليم زنج جيانغ دعما وتدريباً من مصادر بن لادن، حيث قامت باعتداءات بالقنابل وبعمليات اغتيال وبأعمال إرهابية أخرى. وما فتئ الهدف الوحيد لجهود الصين، في ميدان مكافحة هذه القوى الإرهابية، هو ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشتي الشعوب والجماعات العرقية التي تعيش في زنج جيانغ، إلى جانب الإسهام في مكافحة الإرهاب.

١٠٦ - وأردفت قائلة إن من المأمول فيه أن تقوم البلدان، التي أدانت الصين، بإعادة النظر في الوقائع في ضوءها الحقيقي

التي تعيش على الجزيرة بوصفها عقبة أمام مخططاتها السياسية الاستحواذية التي تستند إلى جانب واحد. وقد التزمت بالقضاء على الطائفة الأخرى سياسيا وماديا. وتركيا لا تنسى هذه الحقائق، وهي ترى أن الوقت قد حان لكي تسلم اليونان بمسؤوليتها الجسيمة عن الأحداث التي أفضت إلى الحالة الراهنة في قبرص. ووجه انتباه ممثل اليونان إلى الموقف البناء الذي أبداه الجانب القبرصي التركي، والذي يتمثل مؤخرا في الاقتراح الذي عرضه السيد دنكتاش على السيد كليريدس، والذي لم يلق سوى استقبالا فاترا من قبل الجانب القبرصي اليوناني. وقال إن وفد تركيا يأمل في إمكان تسوية كافة المشاكل التي تجرى مناقشتها بسرعة كبيرة.

١١٢ - السيد هاجيارغيو (قبرص): أشار إلى أن إعلان عام ١٩٨٣ قد صدر من جانب واحد على يد الطرف القبرصي التركي، وإلى أن مجلس الأمن قد ارتأى في قراره ٥٤١ (١٩٨٣) أن هذا الإعلان باطل من الناحية القانونية، وطلب سحبه. وأضاف أن تركيا هي البلد الوحيد الذي أقر هذا الإعلان، وقد انتهكت عمدا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفيما يخص اقتراح السيد دنكتاش، الذي لقي بالفعل استقبالا فاترا لدى الطرف القبرصي اليوناني، فإنه يمثل محاولة لتفادي الدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل مواصلة المحادثات غير المباشرة، وهي دعوة سبق للطرف القبرصي التركي أن رفضها. وحكومة قبرص مستعدة تماما لمواصلة عملية التفاوض بشرط قبول الطرف التركي للإطار التفاوضي الراهن وعدم محاولته أن يتجنب تلك العملية الموضوعية تحت رعاية الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

أما مذكورة في تقارير الهيئات الدولية، وتتمثل هذه الحقيقة في طرد القبارصة اليونانيين بصورة جماعية، وقدم المستوطنين من تركيا، إلى جانب ذلك الإرهاب الذي ينتظر أي قبرصي تركي يقوم بالاحتجاج، ولو بصورة معتدلة، على الاحتلال التركي، والتدمير المستمر للآثار اليونانية والأرمينية.

١٠٩ - وتابع قائلا إنه من المفارقة أن يقوم ممثل تركيا، في محاولة لا طائل منها لتبرير الجرائم التي ارتكبتها بلده، بالإشارة إلى القلاقل بين الطائفتين في عام ١٩٦٣، وهو يعلم حق العلم أنها من فعل العملاء الأتراك بغية تمهيد السبيل أمام الخطط التوسعية لتركيا بشأن قبرص. وإن مقارنة الخسارة المؤسفة في الأرواح لعدة مئات، على نحو متساو في العدد تقريبا فيما بين الطائفتين، والخن التي تعرض لها ضحايا التطهير العرقي والإبادة الجماعية، تمثل إهانة لجميع تلك الشعوب والجماعات السكانية.

١١٠ - واستطرد قائلا إن تركيا هي المتهمه، في نظر التاريخ، بارتكاب جرائم لا حصر لها ضد مواطنيها وأقلياتها، ويكفي أن ينظر المرء إلى سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان، وهو سجل يبعث على الأسى، حتى يدرك تفاهة المحاولات التي يبذلها ممثل ذلك البلد من أجل تشويه تاريخ قبرص. وقد جاء في بيان للوزير التركي المعني بحقوق الإنسان أن تركيا موضوع لما يقرب من ٥٠٠٠ شكوى مقدمة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد بتت المحكمة في ١١٨ من هذه الشكاوى، حيث تبين لها في ١٠١ منها أن تركيا قد انتهكت مواد شتى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

١١١ - السيد تكين (تركيا): قال إن مشكلة قبرص قد برزت إلى حيز الوجود عندما بدأت الطائفة ذات الأصل اليوناني، بدعم من اليونان، في النظر إلى الطائفة الأخرى